مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.3 العدد.3 آب 2017: ص ص9-46
DOI: 10.21928/juhd.20170820.01, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

البيئة الاستثمارية والتنمية المستدامة

في اقليم كوردستان – العراق

Investment Environment and Sustainable Development in Kurdistan Region – Iraq

أ.د.أسعد حمدي محمد ماهر

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة التنمية البشرية

professor :Dr.Asaad Hamdi Mohammad Maher

University of Human Development/ College of administration and economics

ORCID: 0000-0003-1557-7796

E-mail: Asaad.maher@uhd.edu.iq

Curriculum Vitae (**CV**):

PhD in Economics, Post Doctorate Degree in Economics. At present he is a professor at the college of administration and economics -University of Human Development in KRG, Iraq. He has more than 30 years' experience in teaching at number of Universities inside and outside Iraq, Participated in a number of Iraqi and international conferences. Published a number of researches in Iraqi and Arabic scientific journals, He supervised and discussed a number of master's and doctoral degrees in a number of Iraqi and Arabic Universities.

أ.م. د. محسن ابراهيم أحمد

كلية الادارة والاقتصاد /جامعة التنمية البشرية

Assistant professor: Dr. Muhsin Ibrahim Ahmad

University of Human Development/ College of administration and economics

ORCID: 0000-0002-5121-6835

E-mail: Muhsin.ahmad@uhd.edu.iq

Curriculum Vitae (**cv**):

-Dr.Muhsn Ibrahim Ahmad ,PhD in Economics, Assistant professor and Dean of The College of administration and economics, University of Human Development.KRG,IRAQ.

-Teaching in Salahuddin, Sulaymaniyah and Human Development Universities

-Participated in a number inside and outside Iraq. of conferences Published a number of researches in Iraqi scientific journals

-He has evaluated and discussed many researches and university Disertationes.

الخلاصة

تعد البيئة الاستثمارية من المواضيع المهمة ذات الصلة بالقدرة التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر أساسي لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في ظل ندرة الموارد المحلية ، وان تطوير هذه القطاعات يساهم بامتصاص البطالة وتقليص نسبة الفقر في المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الإنتاج المحلي في ظل سياسة تنوع قاعدة الإنتاج ، وهذه تمثل جزء من مؤشرات التنمية المستدامة .

ويهدف البحث الى التعرف على البيئة الاستثمارية وتحليل مؤشرات التنمية المستدامة في اقليم كوردستان للتعرف على واقعها والتحديات التي تواجهها ، واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات الذي تم التوصل اليها ثم تقديم عددا من المقترحات للاستفادة منها في التخطيط للتنمية المستدامة في الاقليم .

Abstract

The investment environment is one of the most important issues related to competitiveness in attracting foreign direct investment as a main source of financing investments in the productive and service sectors in light of the scarcity of domestic resources. The development of these sectors contributes to job creation, reducing poverty in the society and raising the standard of living of citizens. The policy of diversification of the production base remained a part of sustainable development indicators.

The research aims to identify the investment environment and analyze the indicators of sustainable development in the Kurdistan Region to learn about its reality and the challenges. The research concluded with a number of conclusions reached and then

presented a number of suggestions to benefit from planning for sustainable development in the Kurdistan region.

المقدمة

لقد شهد اقليم كودستان العراق في النصف الثاني من العقد الماضي وبداية العقد الحالي ، حركة تنموية متصاعدة لكنها تواجه تحديات جمة ، اذ يعاني اقتصاد الاقليم حاليا من ازمات خانقة ، اضافة الى ما يعانيه من اختلالات هيكلية سواء ما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية الحقيقية أو المالية ، وربما يعود السبب في ذلك الى غياب السياسة الاقتصادية الصحيحة بشكل خاص في السنوات الثلاثة الاخيرة .لذا نرى ضرورة انتشال الوضع الاقتصادي في الاقليم بشكل خاص فيما يتعلق في مجال تقديم الخدمات الاساسية للمواطنين سواء عن طريق الاستثمار المحلي أو الاستثمار الاجنبي ، وان ذلك يعتمد على تهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة التي تشجع المستثمرين للدخول الى الساحة الاستثمارية في الاقليم ، الامر سيساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية التي تلعب دورا فاعلا في امتصاص البطالة وتقليص نسبة الفقر في المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الإنتاج المحلي في ظل سياسة تنوع قاعدة الإنتاج ، وهذه تمثل جزء من مؤشرات التنمية المستدامة .

1- أهمية البحث :

يعالج البحث احد المواضيع المهمة خاصة اذا علمنا ان اقتصاد الاقليم يعاني اليوم من اختلالات هيكلية حقيقية سواء تتعلق بقطاعاته الحقيقية او المالية ، الامر الذي يستدعي تهيئة بيئة استثمارية جاذبة تساهم في معالجة هذه الاختلالات ، وتأتي أهمية البحث ايضا من كونه يعالج موضوع التنمية المستدامة التي اصبحت هاجس جميع الدول ، وذلك من اجل المحافظة على بقائها حيث اتخذت عدة اجراءات وسياسات من شأنها التمهيد لتحقيق التنمية المستدامة .

2- مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في انه بالرغم من الجهود الواضحة والحثيثة من قبل حكومة الاقليم لتهيئة بيئة استثمارية ملائمة تساهم في تحقيق تنمية مستدامة الا انها لازالت تعاني من معوقات وتحديات تواجه مسيرة التنمية في الاقليم .

3- فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان البيئة الاستثمارية في اقليم كوردستان العراق لازالت غير جاذبة وغير مشجعة للاستثمارات الاجنبية والمحلية ، وبالتالي فانها لم تساهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة بالشكل المطلوب وفق المؤشرات المعتمدة في هذا المجال .

4- هدف البحث :

يهدف البحث من خلال جمع وتحليل اهم البيانات ومقارنتها الى التعرف على طبيعة البيئة الاستثمارية ، ودراسة واقع التنمية المستدامة عن طريق تحديد وقياس اهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتعرف على أهم نقاط الضعف والخلل وتقديم مقترحات تساهم في تحسين البيئة الاستثمارية ورفع مستوى التنمية المستدامة في اقليم كوردستان – العراق .

5- هيكل البحث :

بغية التحقق من فرضية البحث والتوصل الى الهدف منه ، فقد تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث : تناول المبحث الاول الاطار المفاهيمي للبيئة الاستثمارية والتنمية المستدامة ، في حين كرس المبحث الثاني للتعرف على واقع الاستثمار في اقليم كوردستان ، اما المبحث الثالث فقد خصص لاستعراض مؤشرات التنمية المستدامة في الاقليم . واخيرا تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي تخص البحث .

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي للبيئة الاستثمارية والتنمية المستدامة

أولا : مفهوم البيئة الاستثمارية

يشير مفهوم بيئة الاستثمار الى مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق اعمالها . وتعتبر بيئة الاستثمار من المفاهيم المركبة لانه يتعلق بجوانب متعددة ، بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البيئة الاساسية ، والبعض الاخر بالنظم القانونية او الاوضاع السياسية ، والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية . وبشكل عام يمكن ادراج مفهوم "البيئة الاستثمارية الملائمة " تحت عنوانين كبيرين ، احدهما متعلق بمدى امكانية اتخاذ القرار الاستثماري ويرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين ، والثاني يتعلق بكل ما يمكن أن يؤثر على التكلفة والعائد ويرتبط بفكرة المخاطر .(بن حسين ،2009 ، 55)

وتعرف بيئة الاستثمار أيضا بأنها عبارة عن القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية في اي بلد والتي تستهدف استقطاب المستثمرين الى ذلك البلد .(تويج و الزاملي،2012 ، 128)

وكذلك تعرف بانها مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته الى بلد دون آخر.(حمزة،2012، 27) و عرفتهاالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنها(البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الموازنة

العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات بسيطة للتضخم وسعر الصرف غير مغالى به ، وبيئة سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لاغراض التخطيط التجاري والمالي والاستثماري) (حمزة ،2012، 27)

او انها عبارة عن مجمل الاوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العمليةالاستثمارية ، وتأثير تلك الاوضاع سلبا او ايجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية ، وبالتالي على حركات واتجاهات الاستثمارات ، وتتمثل هذه الاوضاع في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعيةوالامنية والقانونية والتنظيمات الادارية، فالوضع العام والسياسي للدولة وما يتسم به من استقرار، وتنظيماتها الادارية ، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة ونظامهاالقانوني ومدى وضوحه واتساقه وثباته .(بجلوية 2005، 25) حيث يربط هذا التعريف مناخ الاستثمار بمجمل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونيةالتي تؤثر في توجهات رأس المال .

ثانيا: مقومات أوعناصرالبيئة الاستثمارية :

1 – البيئة السياسية :

حيث يعتبر العوامل السياسية من اكثر العوامل التي تؤثر على القرارات الاستثمارية ، فالمستثمر دائما ينظر بعين الاعتبار للمخاطر غير الاقتصادية التي قد يتعرض لها مثل التأميم والمصادرة والتدخل في شؤونه ، فالحوافز والمغريات الاخرى مهما تكن عالية لاتكفي لكسب ثقة المستثمر في بلد يعاني من عدم الامان ، وعليه كلما كان النظام السياسي دبمقراطيا وهناك شفافية عالية للمعلومات فهو لصالح البيئة الاستثمارية والعكس في حالة السلطوية تكون البيئة طاردة للاستثمار .(حمزة، 2012 ،27–28)

لذلك تؤثر البيئة السياسية للدول المضيفة في تشكيل المناخ الاستثماري بها ، حيث يؤدي ضعف الاستقرار السياسي الى تزايد معدلات هروب رؤوس الاموال المحلية ...الخ. وتتأثر البيئة السياسية للدولة بعدة عوامل من اهمها ما يلي :(عاطف،2013 ، 10)

– النظام السياسي ومدى الالتزام بتطبيق الديمقراطية .

– تواجد منظمات المجتمع المدني ومدى تمتعها بالديمقراطية .

– تطور وعي الاحزاب السياسية ودرجة الحرية التي تتمتع بها .

– التداول السلمي للسلطة ودرجة الاستقرار السياسي وفترة بقاء الحاكم في السلطة .

2– البيئة الاقتصادية :

فكلما كان النظام الاقتصادي اكثر حرية ويعمل على تقليل الحواجز والقيود امام حركة المال والتجارة ويعمل بآلية السوق كان جاذبا للاستثمار والعكس صحيح .وكلما كانت السياسات الاقتصادية واضحة ومرنة وغير متضاربة في الاهداف ، وتعمل بالكفاءة والفعالية

وتتناسق مع التغيرات والتحولات على مستوى الاقتصاد القومي وعلى مستوى التحول العالمي ، كانت جاذبة للاستثماروالعكس صحيح .(حمزة ، 2012 ،28) حيث يتفاعل هذا العنصر مع العناصر الاخرى ويتمخض عنها البيئة الاستثمارية في الدول المضيفة . ويتشكل المناخ الاقتصادي من العناصر التالية : (عاطف،2013 ، 10)

– توفرالموارد الطبيعية .

– صلاحية البنية التحتية .

– اتساع السوق الداخلية للدولة مقترنة بالقوة الشرائية التي تتوقف على الناتج المحلي وعدد السكان وعدالة توزيع الثروة بين افراد المجتمع .

– كفاءة السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية) ومدى مرونتها واستغلالها.

– درجة الحماية التي تقدمها الدولة لمنتجاتها المحلية .

– توفر العمالة الماهرة ومستوى الاجور السائدة في الدولة .

– قدرة المؤسسات الانتاجية المحلية ودرجة المنافسة بينها .

– تطور سوق المال على الصعيد التشريعي والتنظيمي .

3– البيئة القانونية والتنظيمية :

يقصد بمفهوم البيئة القانونية سن القوانين المحفزة للاستثمار بشكل عام والاستثمار الاجنبي خصوصا ومن ضمن تلك القوانين قانون الاستثمار فضلاعن مجموعة القوانين والتشريعات المكملة (قانون الضرائب وقانون الكمارك...الخ)، بحيث تتمتع تلك القوانين بالاستقرار وعدم التضارب فيما بينها حتى تجذب الاستثمار (حمزة ،2012 ،28) ، فضلا عن ضرورة وجود القضاء العادل ونظام التحكيم الذي يتكفل بحسم المنازعات والذي يعتبر من العناصر الهامة في تهيئة البيئة الاستثمارية ، كما ان للمؤسسات القائمة على تنفيذ القوانين دور كبير في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال التسهيلات وتيسير الاجراءات او طرده من خلال التعقيدات والبيروقراطيةوطول الاجراءات . (عاطف،2013 ،9)

4 –البيئة الاجتماعية والثقافية :

يعتبر هذا العامل من عوامل البيئة الاستثمارية في كل ما يؤثر على قوة العمل سواء من حيث الكم او الكفاءة ومن ثم فانه يتكون من النقاط الاتية : (عاطف،2013 ، 9)

- **دور النقابات العمالية ومدى فعاليتها .**
- **السياسة التعليمية ومدى ملائمة مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل .**
- **معدل نمو السكان ونسبة القوة العاملة الى اجمالي عدد السكان .**
- **التركيب الاجتماعي وما يحتويه من توافق او تنافر .**
- **الوعي الصحي والبيئي .**
- **مدى تفاعل الرأي العام وترحيبه باستضافة الاستثمارات الاجنبية .**

ثالثا: المؤشرات الدولية لتقدير بيئة الاستثمار

إعتمدت عدد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرار ،من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن ان تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد . واثبتت الدراسات الاحصائية بان هناك صلة قوية بين ترتيب الدولة او درجته في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من الاستثمار الاجنبي . ومن بين هذه المؤشرات ما يلي :

1- مؤشر الحرية الاقتصادية : يصدر هذا المؤشر من معهد "هيرتاج" بالتعاون مع صحيفة " وال ستريت جورنال" منذ عام 1995، ويستخدم لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية وذلك من خلال تدخل الحكومة في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحريةالاقتصادية لافراد المجتمع . ويستند المؤشر على 10 عوامل تشمل (السياسة التجارية وبخاصة معدل التعريفة الجمركية ووجود الحواجز غير الكمركية ،ووضع الادارة المالية لموازنة الدولة وبخاصة الهيكل الضريبي للافراد والشركات ، وحجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد ، والسياسة النقدية وبخاصة مؤشر التضخم ، وتدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الاجنبي المباشر،ووضع القطاع المصرفي والتمويل ،ومستوى الاجور والاسعار،وحقوق الملكية الفكرية والتشريعات والاجراءات الادارية والبيروقراطية ،وانشطة السوق السوداء). وتمنح هذه المكونات اوزانا متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية .

ولهذا المؤشر دوره وانعكاسه في الصورة التي تكونها رجال الاعمال والمستثمرين عن بيئة الاستثمار في البلد لكونه يأخذ مؤمؤشر سهولة اداء الاعمال بالاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الادارية والبيروقراطيةووجود عوائق التجارةومدى سيادة القانون وقوانين العمالة وغيرها .(زين، 2005 ،143-144)

2 ـ مؤشر الشفافية :

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية او النظرة للفساد منذ عام1995لتعكس درجة التحسن في ممارسات الادارة الحكومية والشركات لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد. يحاول هذا المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تاثيره في بيئة الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ، يستند المؤشر الى 14 مسحا ميدانيا تقوم به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والاجانب والمتعاملين مع الادارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الاجراءات المتبعة ودرجة المعانات التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم ، وتمزج آراءهم حول نظرتهم في مدى تفشي الفسادوالرشوة .وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و 10 الذي يعني درجة شفافية عالية .(الشريف ولمياء، 2003 ، 86-87)

3- مؤشر سهولة اداء الاعمال :

يصدر هذا المؤشر سنويا من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004 وذلك لقياس مدى تأثير القوانين والاجراءات الحكومية على الاوضاع الاقتصادية. يتكون المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات اداء الاعمال وتشمل تلك المؤشرات :بدء المشروع ، التعامل مع التراخيص، توظيف العاملين ،تسجيل الملكية ،الحصول على القروض ،حماية المستثمرين ،دفع الضرائب، التجارة عبرة الحدود،تنفيذ العقود،اغلاق أو تصفية المشروع .(الشريف ولمياء،2013 ،87) .

4- المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الامم للاقتصادات الناهضة :

يصدر عن مؤسسةالشؤون المالية التي اسستها مجموعة صحيفة العالم الامريكية "وولد بييبر"منذ عام 1996 وبشكل نصف سنوي ويغطي المؤشر41 دولة من الاقتصادات الناهضة منها اربعة دول عربية . حيث يستند المؤشر المركب الى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكونا وهي: (بوخاري ، 2012 ،44.)

أ-مؤشر البيئة الاقتصادية : ويضم هذا المؤشر 21 عنصرا تغطي المؤشرات الاقتصاديةالرئيسة ومؤشرات الاندماج في الاقتصادالعالمي ومؤشرات بيئة اداء الاعمال .

ب- مؤشر البنية التحتية للمعلومات : ويضم هذا المؤشر 21 عنصرا تغطي مؤشرات التعليم والبنية التحتية للمعلوماتية ومؤشرات انتشار المعلوماتية .

ج- مؤشرات البيئة الاجتماعية :ويضم هذا المؤشر 21 عنصرا تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي ، مؤشرات الصحة وحماية البيئة والطبيعة . وتمنح هذه المكونات اوزانا متساوية ، ويدل ارتفاعه الرصيد المسجل على مركز متقدم في المؤشر وهذا يعني وضعا افضل من حيث مؤشرات ثروة دول الاقتصادات الناهضة .

ويتراوح كل مؤشر فرعي بين "0 – 100 " حيث الرصيد الاجمالي للمؤشر المركب هو 300نقطة ، ويدل رصيد (صفر)على اسوء اداءورصيد 100 على افضل اداء .

5- مؤشر التنمية البشرية : يصدر هذا المؤشر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي بصفة دورية سنويا منذ عام 1990 ويتم احتساب هذا المؤشر على اساس متوسط ثلال مكونات وهي :(بن حسين ،2009 ، 71)

- طول العمر ويقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح بين 25 و 85 سنة .

- المعرفة وتقاس بمعدل محو الامية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح بين 0 ٪ و100٪.

- مستوى المعيشة ويقاس بمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100دولار و 40000 دولار .

ويتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر : مؤشر تنمية بشرية عال 80٪ أو أكثر ، مؤشر تنمية بشرية متوسط من 50٪ الى 79٪ ، مؤشر تنمية بشرية منخفض أقل من 50٪ .

رابعا : مفهوم التنمية المستدامة

لقد استخدم الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة عبارة التنمية المستدامة أول مرة عام 1980 في الاستراتيجية العالمية للبقاء ، وقد شكلت الامم المتحدة في عام 1983 لجنة علمية للبيئة والتنمية (WCED) برئاسة ريسة وزراء النرويج (جروهارلم برونتلاند) لدراسة مشكلات البيئة والتنمية الحادة فوق كوكب الارض ، وفي عام 1987 ظهر تقرير برونتلاند بعنوان مستقبلنا المشترك ، وفيه عدة مبادئ للتنمية المستدامة منها (بانوري واخرون ،1995، 11) :

-الموارد المتاحة ليست ملكا للجيل الحالي فقط ولكن ملكا للاجيال المستقبلية ايضا .

- الاهتمام بالبيئة والموارد الطبيعية والحفاظ عليها .

- الوعي والمشاركة الشعبية في كافة مراحل التنمية .

وبعد ذلك عقدت الامم المتحدة عدة مؤتمرات تتعلق بالتنمية المستدامة ، ففي عام 1992 انعقد المؤتمر الثاني للامم المتحدة في ريودي جانيرو (البرازيل) تحت اسم مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية ، وانعقد المؤتمر الثالث للامم المتحدة في جوها لنسبورغ (جنوب

افريقيا) في سبتمبر 2002 تحت اسم مؤتمر الامم المتحدة حول التنمية المستدامة ، وكذلك انعقد مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة ريو في حزيران 2012 ، وبذلك ظهرت عدة تعاريف للتنمية المستدامة .فقد تم تعريفها من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بانها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر من دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم (البديع ، 2001 ، 316) .

كما عرفها الاقتصادي روبرت سولو (Robert solow) بانها عدم الاضرار بالطاقة الانتاجية للاجيال المقبلة وايصالها اليهم بنفس الوضع الذي ورثه الجيل الحالي ، واشار سولو ان الحديث عن الاستدامة يعني الاخذ في الحسبان ليس الموارد التي نستهلكها اليوم وتلك التي نورثها للاجيال القادمة فحسب ، بل ينبغي توجيه الاهتمام الكافي ايضا لنوعية البيئة التي نخلفا للمستقبل ، وهذه البيئة تشمل اجمالي الطاقة الانتاجية للاقتصاد بما في ذلك المصانع والمعدات التقنية السائدة وهيكل المعرفة (عبد القادر ، 2005 ، 205) .

وعرفت التنمية المستدامة من قبل ادوارد باربر (Edward Barbier)بانها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي الى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية مع اكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وباقل قدر من الاضرار والاساءة بالبيئة (عبدالله ، 1998 ، 242) . اما منظمة اليونسكو (Unesco) فترى التنمية المستدامة ان كل جيل يجب ان يتمتع بالموارد الطبيعية ويتركها صافية غير ملوثة كما جاءت الى الارض (القريش ، 2010 ، 35) . وهناك من يعرف التنمية المستدامة بانها السعي من اجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الافراد الى المدن من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الارياف وتحقيق اكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية (عبدالله ، 1998 ، 244) .

ولقد خرج مؤتمر منظمة الزراعة والاغذية العالمية (FAO) بتعريف اوسع للتنمية المستدامة بانها ادارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن اشباع الحاجات الانسانية للاجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية ولا تؤدي الى تدهور البيئة (وليم ، 1990 ، 37) .

ومما تقدم يمكن القول ان التنمية المستدامة هي طريقة استغلال الموارد بالشكل الذي يراعي حقوق الاجيال القادمة فيها ، مع ضرورة ان تكون الاحتياجات الاساسية للانسان في المركز الاول حيث تتمثل الاولويات بتلبية احتياجات الفرد من الغذاء والسكن والعمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتعلق بحياة الفرد شرط عدم حرمان الاجيال القادمة من هذه الخدمات .

خامسا : مؤشرات التنمية المستدامة

تعكس هذه المؤشرات مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة وهي تقيم بصورة رئيسية وضع الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى وتساهم في إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في تطبيق سياسات كل دولة في مجالات التنمية المستدامة. وتتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا التي تضمنتها توصيات أجندة القرن الحادي والعشرين **التي حددتها الامم المتحد ة .**

وفيما يلي أهم مؤشرات التنمية المستدامة :

المؤشرات الاقتصادية :

تعكس المؤشرات الاقتصادية المستدامة تأثير السياسات الاقتصادية المتبعة على الموارد الطبيعية، ومن أهم هذه المؤشرات: (غيلان وآخرون ،2009 ،23–25)

1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: وان الاهمية الاقتصادية لهذا المؤشر تكون من خلال عكسه معدلات النمو الاقتصادي وقياس مستوى الانتاج الكلي وحجمه.

2- نسبة الاستثمار (اجمالي تكوين راس المال الثابت) الى الناتج المحلي الإجمالي .

3– نسبة الصادرات الى الواردات : والذي يبين قدرة البلاد على الاستمرار في الاستيراد . وتبرز الاهمية الحيوية لهذا المؤشر من حقيقة ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاديات المحلية على الاقتصاد العالمي .

4– مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية / الناتج القومي الاجمالي: وتشمل المساعدات الإنمائية الرسمية كالمنح والقروض التي يقدمها القطاع الرسمي الى بعض البلدان بهدف النهوض بالتنمية و الخدمات الاجتماعية بشروط مالية ميسرة . وان إستراتيجية التنمية المستدامة لا تتطلب اعتماد كبير على المعونات والمساعدة الخارجية.

5– انماط الانتاج والاستهلاك : وتتمثل اهم مؤشرات انماط الانتاج والاستهلاك بالآتي :(الهيتي والمهندي ، 2008 ،26)

– استهلاك الخامات الطبيعية :وتقاس بمدى كثافة استخدام الموادالخام في الانتاج .

– استخدام الطاقة : وتقاس من خلال احتساب استهلاك الطاقة السنوي للفرد .

– انتاج وادارة النفايات : وتقاس بكميات انتاج النفايات الصناعية والمنزلية ، وانتاج النفايات الخطرة والمشعة ، واعادة تدوير هذه النفايات .

– النقل والمواصلات : وتقاس بالمسافة التي يقطعها الفرد سنويا مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة ، مواصلات عامة ، طائرات ،.....الخ) .

المؤشرات الاجتماعية :

تتمثل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة بالآتي: :(الهيتي والمهندي ، 2008 ، 23–25)

أ– المساوات الاجتماعية : وقد تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية وهما نسبة السكان تحت خط الفقر ، ومقدار التفاوت بين الخمس الاعلى والخمس الافقر من السكان (او مؤشر جيني القياسي لتفاوت الدخل).

ب– الصحة الاجتماعية : ان اهم المؤشرات لقياس الصحة العامة هي : العمر المتوقع عند الولادة ، معدلات وفيات الامهات والاطفال ،والرعاية الصحية الاولية .

ج– التعليم : ان اهم مؤشرات التعليم هي :معدل معرفة القراءة والكتابة ، ومعدل الالتحاق بالمراحل التعليميةالمختلفة.

د–السكن : حيث يعد توفير السكن الملائم للمواطن من اهم احتياجات التنمية المستدامة . وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامةعادة بمؤشر واحد وهو نصيب الفرد من الامتار المربعة في الابنية .

ه –الامن : ويقصد به الامن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم . ويتم قياس الامن الاجتماعي عادة من خلال نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع .

و–السكان : توجد علاقة عكسية بين النمو السكاني والتنمية المستدامة . والمؤشر المستخدم هو معدل النمو السكاني .

المؤشرات البيئية :

تكتسب هذه المؤشرات اهمية خاصة كونها تحقق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية سواءكانت إيجابية أو سلبية،كما أ نها تقيس مدى تحقيق الاهداف .وأهم المعاييرهي : (الاسكوا ،2001 ،21)

1– حماية نوعية موارد المياه العذبة وامداداتها والذي يقيس حجم ونمط استخدام المياه من خلال :

أ– الموارد المتجددة/ السكان (النصيب السنوي للفرد من الموارد المائية المتجددة المتاحة).

ب– استخدام المياه/ الاحتياطيات المتجددة (نسبة كمية المياه المستخدمة الى مجموع الكمية المتجددة).

2– النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة من خلال :

أ– نصيب الفرد من الأراضي الزراعية .

ب– نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة .

ج– كمية الاسمدة المستخدمة سنويا .

3– مكافحة ازالة الغابات والتصحر .

أ– التغير في مساحة الغابات كنسبة من المساحة الكلية للبلد .

ب– نسبة الأراضي المتضررة بالتصحرالى المساحة الكلية للبلد .

المؤشرات المؤسسية :

وتتمثل هذه المؤشرات بالآتي : (الاسكوا ،2001 ،21)

1- الحصول على المعلومات : والتي يمكن قياسها من خلال :

أ- عدد أجهزة التلفزيون والراديو لكل ١٠٠٠ نسمة. ب- عدد الصحف اليومية لكل١٠٠٠ نسمة. ج- عدد الحواسيب الشخصية لكل ١٠٠٠ نسمة. د- عدد خطوط الهاتف الرئيسية لكل ١٠٠٠ نسمة. ه- عدد المشتركين في الانترنت/ مستخدمي الانترنت لكل ١٠٠٠ نسمة) .

2- العلم والتكنولوجيا : ويقاس عن طريق :

أ- عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة.

ب- الانفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

المؤشرات السياسية :

وهي تلك المؤشرات المتعلقة بقياس الحكم الراشد والذي يكون له الاثر البالغ على كافة الابعاد الاخرى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية ، والتي يمكن التعبير عنها بالمستويات التي وصلت اليها مبادئه وآلياته المتمثلة في:

درجة الشفافية ، المشاركة ، المساءلة ، سيادة القانون، الاستقرار السياسي ، محاربة الفساد ، حرية الاعلام ، اللامركزية، إستقلالية السلطة القضائية والعناية بحقوق الانسان. (شيلي ،2013 -2014، 75)

سادسا : اهداف التنمية المستدامة :

ان للتنمية المستدامة اهدافا شاملة تعمل على تحقيقها ، والتي تحمل في طياتها اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية بشكل متداخل ومتكامل في اطار الاستدامة . وفي الاول من كانون الثاني 2016 ، بدأ رسميا نفاذ اهداف التنمية المستدامة ال 17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، التي اعتمدها قادة العالم في ايلول 2015 في قمة الامم المتحدة المنعقدة في نيويورك. وفيما يلي تلك الاهداف :(الامم المتحدة ، 2016 ،12-47)

1- القضاء على الفقربجميع اشكاله في كل مكان .

2- القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة .

3- ضمان تمتع الجميع بانماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمار .

4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع .

5- تحقيق المساوات بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات .

6- ضمان توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع .

7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة .

8- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام ، والعمالة الكاملة والمنتجة ، وتوفير العمل اللائق للجميع .

9- اقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيزالتصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار .

10-الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها .

11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة .

12-ضمان وجود انماط استهلاك وانتاج مستدامة .

13-اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره .

14- حفظ البحار والمحيطات والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة .

15- حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام ، وادارة الغابات على نحو مستدام ، ومكافحة التصحر ، ووقف تدهور الاراضي وعكس مساره ، ووقف فقدان التنوع البيولوجي .

16- السلام والعدل والمؤسسات .

17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من اجل التنميةالمستدامة .

المبحث الثاني

واقع الاستثمار في اقليم كوردستان العراق

لأجل تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي في الدول النامية هناك سياستان لابد من ممارستها في آن واحد ، السياسة الاولى تستهدف زيادة انتاجية الموارد الاقتصادية المستخدمة فعلا في العمليات الانتاجية عن طريق اعادة تخصيص هذه الموارد بشكل أكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية ، ومثل هذه السياسة ليست بحاجة الى استثمارات مالية أو اية موارد اقتصادية اضافية ، فالمسألة تقتصر على رفع مستوى الانتاجية من الموارد المستخدمة في عمليات الانتاج .

اما السياسة الثانية فهي تركز في العمل على اضافة طاقات انتاجية جديدة لقاعدة تكوين رأس المال وذلك بخلق طاقات انتاجية جديدة عن طريق ضخ استثمارات كافية لتحقيق تطور سريع في عملية التراكم الرأسمالي ، ان سياسة اعادة توزيع الموارد الاقتصادية بين الانشطة المختلفة هي في الواقع عملية اصلاح لآلية النظام الاقتصادي وترشيد للقرارات الاقتصادية بما يؤمن تجنب الضياع والتبذير في الموارد المتاحة .اما السياسة المستهدفة لتوسيع قاعدة التراكم الرأسمالي فهي التي لها الدور الحاسم في تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي مقارنة بالسياسة الاولى التي لابد ان تستقر في النهاية عند حدود معينة . لذلك فان عملية التنمية الاقتصادية لهذه الدول صارت تستند الى قاعدة تكوين رأس المال بزيادة الاستثمارات لضمان معدلات عالية للنموالاقتصادي (محمد ماهر ، 2012 ، 112) ، وان هذه السياسة لقيت صدى واسعا في تجربة اقليم كوردستان على صعيد التطبيق العملي ، وسنحاول عرض واقع الاستثمار في اقليم كوردستان من خلال الفقرات الآتية :

1- النفقات الاستثمارية والنفقات التشغيلية

يبين الجدول (1) التطور الحاصل في النفقات بشقيها التشغيلي والاستثماري ،حيث اتسمت النفقات الاستثمارية بالتزايد الواضح، اذ تشير الارقام الواردة في الجدول اعلاه الى ان النفقات الاستثمارية ازدادت من (420) مليار دينار عام 2005 الى (5343.8) مليارديناار عام 2013، اي بمعدل نمو سنوي مركب مقداره 37.8 % مقارنة بمعدل نمو النفقات التشغيلية البالغ 27.9 % . كما ارتفعت نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية من اجمالي النفقات من 20.6 % عام 2005 الى 31.5 % عام 2013 ، وهذا مؤشر واضح يدل على التطور الكبير في الاستثمار في اقليم كوردستان وربما يعود السبب في ذلك الى محاولة حكومة الاقليم بالاستثمار في البنية التحتية ، وذلك اما باعادة بناء البنية التحتية المدمرة فعلا أو ترميمها أو بناء مشاريع جديدة تخدم عملية البناء والتنمية في اقليم كوردستان وذلك بالاستفادة من الايرادات الكبيرة التي بدأت تتدفق الى الاقليم من خلال حصة الاقليم من الموازنة الاتحادية والبالغة (17٪)حيث ان هذه الايرادات بدأت تزداد سنة بعد اخرى منذ عام 2005 بسبب ارتفاع الايرادات العامة للحكومة الاتحادية الناجمة عن انتاج وبيع كميات كبيرة من النفط نتيجة الاستثمارات الكبيرة في حقول النفط العراقية من خلال توقيع عدة اتفاقيات مع الشركات النفطية في هذا المجال ، وارتفاع اسعار النفط خلال اغلب سنوات المدة 2005 – 2013 ، فضلا عن سياسة حكومة الاقليم وتوجهاتها الداعمة لتشجيع الاستثمار، وتجلى هذا الموقف بشكل واضح في صدور قانون الاستثمار رقم (4) لسنة 2006 في اقليم كوردستان ليمثل ظاهرة نوعية في السياسة الاقتصادية للاقليم تساهم في تشجيع الاستثمارات وتعزز من مسيرة التنمية الاقتصادية في الاقليم .

جدول (1)

النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية في اقليم كوردستان – العراق للمدة 2005 – 2013 (مليار دينار)

نوع النفقات / السنوات	النفقات التشغيلية	النفقات الاستثمارية	اجمالي النفقات	نسبة النفقات التشغيلية الى الاجمالي (%)	نسبة النفقات الاستثمارية الى الاجمالي (%)
2005	1616.8	420.0	2036.8	79.4	20.6
2006	1902.9	420.0	2322.9	81.9	18.1
2007	5562.1	2285.6	7847.7	70.9	29.1
2008	6154.1	3387.3	9541.4	64.6	35.5
2009	5979.8	2303.4	8283.2	72.2	27.8
2010	7889.1	3543.1	11432.2	69.0	31.0
2011	9250.7	4700.6	13951.3	66.3	33.7
2012	10525.8	4720.0	15245.8	69.0	31.0
2013	11598.9	5343.8	16942.7	68.5	31.5
معدل النمو المركب (2005 – 2013)	% 27.9	% 37.4	% 30.3		

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين استنادا الى:

– حكومة اقليم كوردستان ، وزارة التخطيط ،خطة التنمية الاستراتيجية لاقليم كوردستان للسنوات 2012– 2016 ، اربيل ، 2011 ، ص 29 .

– حكومة اقليم كوردستان ، وزارة التخطيط ،خطة التنمية لاقليم كوردستان للسنوات 2015– 2019، اربيل ، 2014، ص 14.

2–عدد المشاريع المجازة وحجم الاستثمارات فيها

تشير الارقام الواردة في الجدول (2) الى ان عدد المشاريع وحجم راس المال المستثمر قد شهدا تذبذبا خلال المدة 2006– 2016 ، حيث كان عدد المشاريع المجازة (2) مشروع فقط سنة 2006 وبنسبة (0.26٪) من اجمالي عدد المشاريع المجازة وبحجم راس المال المستثمر (438.308)الف دولار والذي شكل (0.93٪) من اجمالي راس المال المستثمر خلال المدة اعلاه . وهذا يعود الى عدم سريان قانون الاستثمار المرقم (6) لسنة2006 في اقليم كوردستان بعد ، وان هذين المشروعين قد اجيزا بموجب قانون الاستثمار المطبق في حكومة الاقليم / ادارة السليمانية سابقا . لذلك يلاحظ منذ سنة 2007 ارتفاعا في عدد المشاريع المجازة ليبلغ (51) مشروعا وبنسبة(6.65٪) من اجمالي عدد المشاريع المجازة في الاقليم ، وبحجم رأسمال بلغ (3.814.820) الف دولاروالذي يشكل (8.12٪) من اجمالي راس المال المستثمر في الاقليم ، وبمعدل نمو سنوي بلغ (770.35٪) . لكنه وان ارتفع عدد المشاريع الى(63) مشروعا وبنسبة (8.21٪) من اجمالي عدد المشاريع سنة (2008) الا ان حجم رأس المال المستثمر انخفض الى (2.030.836)

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.3 العدد.3 آب 2017: ص ص9-46
DOI: 10.21928/juhd.20170820.01, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

الجدول (2)

عدد المشاريع المجازة وحجم رأس المال المستثمرفي اقليم كوردستان للمدة (2006–2016)

البيان / السنوات	عدد المشاريع المجازة	نسبة عددالمشاريع المجازة الى اجمالي عددالمشاريع	حجم رأس المال المستثمر (الف دولار)	معدل النمو السنوي	نسبة رأس المال المستثمر الى الحجم الكلي للاستثمار
2006	2	0.26%	438.308	–	%0.93
2007	51	% 6.65	3.814.820	770.35%	% 8.12
2008	63	% 8.21	2.030.836	% - 46.76	% 4.33
2009	73	% 9.52	4.289.230	% 111.21	% 9.14
2010	102	% 13.30	4.786.526	% 11.59	% 10.19
2011	78	% 10.17	3.413.035	% - 28.70	% 7.27
2012	128	% 16.69	6.017.142	% 76.30	% 12.82
2013	122	% 15.91	12.341.136	% 105.10	% 26.28
4201	79	% 10.30	3.782.239	%- 69.35	% 8.06
5201	34	% 4.43	3.945.865	% 4.33	% 8.40
6201	34	% 4.43	2.050.619	% - 48.03	% 4.37
اجمالي المدة (2006–2016)	767	% 100	46.953.528	% 88.6	% 100

المصدر :– الجدول من اعداد الباحثين استنادا الى:

– اقليم كوردستان العراق،هيئة الاستثمار، قسم الدراسات والمعلومات، مديرية المعلومات ، قائمة المشاريع المجازة .

الف دولار ليشكل (4.33٪) من اجمالي راس المال المستثمر ، وقد يعود السبب في ذلك الى تأثيرالازمة المالية العالمية التي ظهرت في تلك السنة على قرارات المستثمرين وعزوفهم عن الاستثمار في مشاريع استراتيجية كبيرة الحجم والتي تحتاج الى رؤوس اموال ضخمة وفيها درجة كبيرة من المخاطرة، مما دفعهم الى الاقتصارعلى الاستثمار في مشاريع صغيرة . و بدأ الاستثمار في الاقليم بالارتفاع عددا و

حجما في سنة (2009و 2010) ليبلغ (102) مشروعا وبنسبة (13.30٪) من اجمالي عدد المشاريع في سنة 2010 ،وبمبلغ (4.786.526) الف دولار مما يشكل (10.19٪) من اجمالي راس المال المستثمر وبمعدل نموسنوي (11.59٪) . أما سنة (2011) فقدشهدت تراجعا في عملية الاستثمار حيث بلغ عدد المشاريع الاستثمارية (78) مشروعافقط وبمبلغ (3.413.035)الف دولار وبنسبة (7.27٪) من اجمالي الاستثمارات المجازة في الاقليم ، وبمعدل نمو سنوي (28.70-٪) وقد يعود سبب ذلك الى توقف هيئة الاستثمار في اقليم كوردستان عن منح اجازة الاستثمار الى المستثمرين لمدة معينة في تلك السنة . ثم عادت عملية الاستثمار بقوة حيث سجلت اعلى معدلات الاستثمار من حيث عددالمشاريع المجازة وحجم راس المال المستثمر في السنتين (2012و2013) ، واللتين تعتبران من اكثر السنوات ازدهارا ونموا في الاقليم وذلك بسبب العلاقات الطبيعية والهادئة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان ووصول (17٪)من حصة الاقليم بشكل مستمر من الموازنة الاتحادية والتي شهدت طفرة كبيرة تجاوزت المائة مليار دولار ولاول مرة في تأريخ العراق والناجمة عن الارتفاع الكبير في اسعار النفط . كل هذه الاسباب خلقت جوا من التفاؤل بالنسبة للمستثمرين ورجال الاعمال مما دفعهم باتجاه زيادة نشاطهم الاستثماري .وشهدت السنوات 2014 و2015 و2016 تراجعا كبيرا في عمليات الاستثمار ، اذ بلغ معدل النمو السنوي لحجم الاستثمارات (69.35-٪ و4.33٪ و48.03-٪) لتلك السنوات على التوالي . وربما يعود السبب في ذلك الى توتر العلاقات السياسية والاقتصادية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم وما ترتب عليه من قطع حصة اقليم كوردستان من الموازنة العامة الفيدرالية الجارية والاستثمارية عدا عدد من التحويلات المالية ولاشهر معدودة وتحويل جزء من النفقات الحاكمة المتمثلة بالدواء والحصة التموينية .

3-التركيب القطاعي والجغرافي للاستثمار

وبالنسبة لتوزيع الاستثمار من حيث حجم رأس المال المستثمر على القطاعات الاقتصادية في الاقليم ، فإنه يلاحظ من الجدول (3) بان القطاعات الاربعة الاولى (الصناعة والاسكان والسياحة والتجارة) تستحوذ على نسبة (92.35٪) من اجمالى حجم رأس المال المستثمر في اقليم كوردستان خلال المدة 2006- 2016، وان بقية القطاعات الاقتصادية تستحوذ على النسبة المتبقية والبالغة (7.65٪) وهي تدل بوضوح على غياب رؤية استراتيجية لحكومة الاقليم بخصوص توجيه الاستثمارات نحوجميع القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن وعدم الاقتصارعلى قطاعات معينة وعلى وجه الخصوص قطاع الاسكان والقطاع الصناعي وان كان القطاع الصناعي يحتل المرتبة الاولى الا انه بالحقيقة يعتبر قطاعا مكملا لقطاع الاسكان بدليل ان اهم واكبر المشاريع الصناعية هي تلك المشاريع التي تخدم بشكل كبير تأمين مستلزمات قطاع الاسكان مثل مشاريع السمنت والحديد و المشاريع الاخرى التي تؤمن مستلزمات ذلك القطاع .

ويلاحظ من الجدول (3) ايضا بأن اجمالي رأس المال المستثمر في اقليم كوردستان البالغ (46.953.528) الف دولار للمدة (2006-2016) توزع بين القطاعات الاقتصادية بنسب مختلفة ، حيث حظي القطاع الصناعي باعلى نسبة والتي بلغت (37.18٪)

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.3 العدد.3 آب 2017: ص ص9-46
DOI: 10.21928/juhd.20170820.01, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

الجدول (3)

حجم رأس المال المستثمر في القطاعات الاقتصادية وتوزيعها حسب محافظات الاقليم

للمدة (2006– 2016) **(ألف دولار)**

الترتيب	المحافظة / القطاع	اربيل	السليمانية	دهوك	اجمالي الاقليم	نسبة القطاع الى الاقليم (٪)
1	الصناعة	5.945.346	9.281.552	2.230.882	17.457.780	37.18
2	الاسكان	10.113.237	2.729.797	2.142.753	14.985.787	31.92
3	السياحة	4.696.419	1.410.575	741.708	6.848.703	14.59
4	التجارة	3.150.698	503.666	410.544	4.064.908	8.66
5	الصحة	732.051	106.411	55.418	893.881	1.90
6	البنوك	753.702	-	-	753.703	1.61
7	الزراعة	2261.29	15.085	448.643	725.019	1.54
8	التعليم	231.594	433.959	43.085	708.638	1.51
9	الاتصالات	127.895	92.996	-	220.891	0.47
10	النقل	104.204	-	-	104.204	0.22
11	الرياضة	-	19.930	72.787	92.718	0.20
12	الخدمات	2.191	82.787	-	84.978	0.18
13	الفن	.31712	-	-	12.317	0.03
اجمالي حجم رأس المال المستثمر		26.130.948	14.676.758	6.145.821	46.953.528	100
نسبة المحافظة الى الاقليم (٪)		٪55.65	٪31.26	٪13.10	٪100	–

المصدر : – الجدول من اعداد الباحثين استنادا الى:

– اقليم كوردستان العراق،هيئة الاستثمار، قسم الدراسات والمعلومات، مديرية المعلومات ، قائمة المشاريع المجازة .

، يليه قطاع الاسكان بالمرتبة الثانية وبمبلغ (14.985.787) الف دولار والذي يشكل (31.92%) ، ويأتي قطاع السياحة بالمرتبة الثالثة وبنسبة (14.59٪) ، يليه قطاع التجارة بالمرتبة الرابعة وبنسبة (8.66٪) ، ثم قطاع الصحة بنسبة (1.90٪) ، بعده قطاع البنوك بنسبة (1.61٪) ، أما القطاع الزراعي فأنه تراجع الى المركز السابع وبنسبة (1.54٪) بعد ان كان يحتل المرتبة السادسة من حيث نسبة عدد المشاريع الزراعية المجازة الى اجمالي عدد المشاريع المجازة في اقليم كوردستان خلال المدة (2006–2016) والبالغة (3.91٪) . ويستدل من ذلك بأن تلك المشاريع والبالغة عددها (30) مشروعا هي اصلا مشاريع صغيرة وغير استراتيجية ولا تتناسب مع متطلبات تنمية وتطويرهذا القطاع الحيوي والذي يمتلك جميع مقومات ومستلزمات هذا التطور والذي لايمكن تحقيق تنمية حقيقية لاقتصاد الاقليم دون تنمية القطاع الزراعي لما يمتلكه هذا القطاع من ترابطات امامية وخلفية مع بقية القطاعات الاقتصادية بالاضافة الى توفيرالمنتجات الغذائية للمواطنين .

وبالانتقال الى توزيع رؤوس الاموال المستثمرة على محافظات الاقليم ، فانه يلاحظ بان محافظة اربيل احتلت المرتبة الاولى وبمبلغ (26.130.948) الف دولار والذي يشكل نسبة (55.65٪) من اجمالي راس المال المستثمر في الاقليم بعد ان كانت نسبة مساهمتها من حيث عدد المشاريع الاستثمارية الى اجمالي عدد المشاريع المجازة في الاقليم (44.20٪) والذي يشير بوضوح الى الاختلال الاقليمي ايضا في توزيع الاستثمارات ، بدليل ان حصة محافظة دهوك قد تراجع بشكل كبير لتصل الى (6.145.821) الف دولاروالتي تشكل نسبة (13.10٪) وهي نسبة قليلة جدا ولا تتناسب مع حصتها النسبية من حيث عددالمشاريع الاستثمارية والبالغة (27.9٪) كما هو موضح في الجدول (2) . واحتلت محافظة السليمانية المرتبة الثانية حيث بلغت حصتها من اجمالي راس المال المستثمر(14.676.758) ألف دولار وبنسبة (31.26٪) وهذه النسبة وان ارتفعت قليلا مقارنة بنسبة مساهمتها من اجمالي عدد المشاريع الاستثمارية البالغة (27.9٪) ، والذي يرجع الى مشاريع الاسمنت والمقامة في محافظة السليمانية والتي تعتبر من المشاريع الكبيرة و تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة . الاانها لا تتناسب مع الفرص الاستثمارية الكبيرة المتاحة والناجمة عن المقومات الطبيعية والبشرية الكبيرة المتوفرة في هذه المحافظة .

4– الاستثمار وجنسية المستثمر

يلاحظ من الجدول(4)بأن (690)مشروعا من اصل اجمالي عددالمشاريع الاستثمارية المجازة البالغة (767) مشروعا من حصة المستثمرالمحلي وبنسبة (89.96٪) ، فيما بلغت حصة المستثمر الاجنبي (47) مشروعا والذي يشكل (6.13٪) من اجمالي عدد المشاريع المجازة في الاقليم . وما تبقى من المشاريع الاستثمارية والبالغة (30) مشروعا فقط وبنسبة (3.91٪). فكان من نصيب المستثمر المحلي والمستثمر الاجنبي مشتركا (الاستثمار المشترك) . ومن حيث حجم رأس المال المستثمر حسب جنسية المستثمر ، فان حجم الاستثمارات المحلية بلغ (36.815.887.0) الف دولار والذي شكل (78.41٪) من اجمالي حجم رأس المال المستثمرفي الاقليم والبالغ(46.953.527.8) الف دولار، بينما بلغ حجم راس المال الاجنبي المستثمر (6.104.967.9) ألف دولار ،

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.3 العدد.3 آب 2017: ص ص9-46
DOI: 10.21928/juhd.20170820.01, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

الجدول (4)

توزيع المشاريع الاستثمارية من حيث العدد وحجم راس المال المستثمر وحسب جنسية المستثمرعلى محافظات اقليم كوردستان العراق للمدة (2006-2016)

الاستثمار / المحافظة	الاستثمار المحلي		الاستثمار الاجنبي		الاستثمار المشترك		الاستثمار الاجمالي	
	عدد المشاريع ونسبتها الى اجمالي الاقليم	حجم راس المال المستثمر ونسبتها الى اجمالي الاقليم	عدد المشاريع ونسبتها الى اجمالي الاقليم	حجم راس المال المستثمر ونسبتها الى اجمالي الاقليم	عدد المشاريع ونسبتها الى اجمالي الاقليم	حجم راس المال المستثمر ونسبتها الى اجمالي الاقليم	عدد المشاريع ونسبتها الى اجمالي الاقليم	حجم راس المال المستثمر ونسبتها الى اجمالي الاقليم
أربيل	292	20.481.535.1	35	4.731.346.6	12	918.066.5	339	26.130.948.2
	٪86.14	٪78.38	٪10.32	٪18.11	٪3.54	٪3.51	٪100	٪100
	٪42.32	٪55.63	٪74.49	٪77.50	٪40	٪22.77	٪44.2	٪55.65
السليمانية	203	12.175.504.2	2	30.682.9	9	2.470.571.4	214	14.676.758.5
	٪94.86	٪82.96	٪0.93	٪0.21	٪4.21	٪16.83	٪100	٪100
	٪29.42	٪33.07	٪4.26	٪0.50	٪30	٪61.26	٪27.9	٪31.26
دهوك	195	4.158.847.6	10	1.342.938.4	9	644.035.1	214	6.145.821.1
	%91.12	%67.67	%4.67	%21.85	%4.21	%10.48	%100	%100
	%28.26	%11.30	%21.28	%22.00	%30	%15.97	%27.9	٪13.10
إجمالي الأقليم	690	36.815.887.0	47	6.104.967.9	30	4.032.672.9	767	46.953.527.8
	%89.96	%78.41	%6.13	%13.00	%3.91	%8.59	%100	%100
	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر : – الجدول من اعداد الباحثين استنادا الى:

– اقليم كوردستان العراق،هيئة الاستثمار، قسم الدراسات والمعلومات، مديرية المعلومات ، قائمة المشاريع المجازة .

وبنسبة (13.0٪) من اجمالي حجم رأس المال المستثمرفي الاقليم ، وما تبقى من اجمالي حجم رأس المال المستثمر فكان من نصيب الاستثمار المشترك والذي بلغ (4.032.672.9) الف دولار وبنسبة (8.59٪).

ومن مؤشرات الجدول (4) تتبين بأن حكومة الاقليم لم تتمكن من تحقيق الاهداف المخططة والتي تم تشريع قانون الاستثمار رقم (4) لسنة 2006 من اجلها والذي تضمن مجموعة كبيرة من الامتيازات والتسهيلات الممنوحة للمستثمر وعلى وجه الخصوص المستثمر الاجنبي وذلك لاستقطاب اكبر عدد ممكن من الشركات والمستثمرين الاجانب للاستفادة من التكنولوجيا والخبرات والمهارات الحديثة التي يمتلكها المستثمرين الاجانب والتي يكون الاقليم بأمس الحاجة اليها وذلك لمواكبة التطور الحاصل في العالم ، وملء الفجوة التكنولوجية التي تفصله عن البلدان المتقدمة .

المبحث الثالث

مؤشرات التنمية المستدامة في اقليم كوردستان – العراق

نتيجة لتزايد الاستثمارت في اقليم كوردستان بنوعيها المحلي والاجنبي لما يتمتع به الاقليم من فرص استثمارية متنوعة مدعومة بالاستقرار السياسي والامني ، وللجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة والتي تكللت في تحقيق انجازات مهمة تتوزع على المرتكزات الاساسية لمفهوم التنمية المستدامة ، لذا سنحاول التعرف على واقع التنمية المستدامة في اقليم كوردستان من خلال استعراض بعض المؤشرات ذات الصلة بذلك وعلى النحو الاتي :

1- المؤشرات الاقتصادية

لكي تتحقق التنمية المستدامة وفق البعد الاقتصادي لابد من تحسين مستوى المعيشة والرفاهية الاقتصادية ، ويعد الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من أهم المؤشرات التي تعكس معدلات النمو ومستوى الرفاهية الاقتصادية لاي بلد ، وهذا مانراه واضحا في الجدول (5) بالنسبة لاقليم كوردستان . حيث نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي حقق زيادة واضحة خلال المدة 2004 – 2012 ، اذ ازدادت قيمة الناتج المحلي الاجمالي من 1665 مليون دولار سنة 2004 الى 21730 سنة 2012 محققا معدل نمو سنوي مركب 37.8 % خلال المدة اعلاه ، الا ان معدلات النموالسنوية للناتج المحلي الاجمالي تباينت من سنة الى اخرى .وكذلك الحال فقد شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا خلال المدة 2004 –2012 ، اذ ارتفع من 465.1 دولار عام 2004 الى 4051.3 دولار عام 2012 ، اي بمعدل نمو سنوي مركب 34.4% وبالمقابل ازدادت وتباينت المساهمات النسبية والمطلقة للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الاجمالي كما في الجدول (6) ، ففي عام 2011 بلغت نسبة مساهمة الادارة

DOI: 10.21928/juhd.20170820.01, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

العامة 14.91 % ، وقطاع النقل والاتصالات 12.91% ، والمال والتأمين 11.93%، والبناء والتشييد 8.39% ، والزراعة والغابات والصيد 7.39% ، والصناعة التحويلية 4.08% .

الجدول (5)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في اقليم كوردستان للمدة 2004 – 2012)

البيان / السنوات	الناتج المحلي الاجمالي مليون دولار	معدل النموالسنوي للناتج المحلي (٪)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (دولار)	معدل النمو السنوي لمتوسط نصيب الفرد (٪)
2004	1665	–	465.1	-
2005	2852	71.3	786.1	69.0
2006	5977	109.6	1618.6	105.9
2007	8071	35.o	2018.4	24.7
2008	17564	117.6	3516.2	74.2
2009	17773	1.2	3782.5	7.6
2010	19996	12.5	4072.6	7.7
2011	20792	4.0	4611.3	13.2
2012	21730	4.5	4958.7	7.5
معدل النمو المركب (2004–2012)	٪ 37.8		% 34.4	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين اسنادا الى :–

- **حكومة اقليم كوردستان ، وزارة التخطيط ،خطة التنمية الاستراتيجية لاقليم كوردستان للسنوات 2012– 2016 ، اربيل ، 2011.**
- **حكومة اقليم كوردستان ، وزارة التخطيط ،خطة التنمية لاقليم كوردستان للسنوات 2015– 2019، اربيل ، 2014.**

كما نلاحظ ان قيمة مساهمة قطاع النقل والاتصالات في الناتج المحلي الاجمالي ارتفعت من 1397 مليار دينارعام 2007 الى 3100.4ملياردينار عام 2011 ، وان نسبة مساهمة قطاع الزراعة والغابات والصيد ارتفعت ايضا من 606 مليار دينار عام 2007 الى 1760.75 مليارديناار عام 2011 ، اما قطاع الصناعة التحويلية فقد اصبحت قيمة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي 979.66 مليار دينار عام 2011 بعد ان كانت 431 مليار دينار عام 2007 ، كذلك شهد قطاع البناء والتشييد ارتفاعا ملحوظا في مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي حيث ارتفعت من 1056 مليار دينار عام 2007 الى 2015.2 مليار دينار عام 2011 .

الجدول (6)

الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الجارية2007 – 2011 (مليار دينار)

السنة / النشاط	2007	نسبة المساهمة (٪)	2011	نسبة المساهمة (٪)
الزراعة والغابات والصيد	606.735	3.93	1760.75	7.39
التعدين والمقالع	74.688	0.48	124	0.51
الانواع الاخرى من التعدين	74.688	0.48	148	0.61
الصناعة التحويلية	431.232	2.8	979.66	4.08
الكهرباء والماء	101.817	0.66	674.87	2.81
البناء والتشييد	1056.466	6.85	2015.2	8.39
النقل والاتصالات	1391.524	9.0	3100.4	12.91
تجارة الجملة والمفرد والفنادق	1322.399	8.6	1840.43	7.66
المال والتامين وخدمات العقارات	2408.485	16.2	2865.28	11.93
البنوك والتأمين	291.528	1.9	352.1	1.47
ملكية دور السكن	2119.6	13.7	3033.6	12.64
خدمات التنمية الاجتماعية	2758.818	17.9	3009.8	12.54
الادارة العامة	2500.543	16.6	3579.36	14.91
الخدمات الشخصية	258.274	1.7	516.55	2.15
الناتج المحلي الاجمالي	15394.17	% 100	24000	% 100

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين اسنادا الى :-

- حكومة اقليم كوردستان ، وزارة التخطيط ،خطة التنمية لاقليم كوردستان للسنوات 2015- 2019، اربيل ، 2014.

2-المؤشرات الاجتماعية

أ-السكان ومعدل البطالة

تشير الارقام الواردة في الجدول (7) ان معظم السكان في محافظات الاقليم هم من الفئات العمرية (15 – 65) ، اذ جاءت محافظة السليمانية في المرتبة الاولى حث ان فئة السكان (15- 64) بلغت 61.7 % في حين بلغت النسبة 58.6 % و 56.3 %

في اربيل ودهوك على التوالي . وتمثل هذه الفئة من السكان الطاقة الكامنة للمجتمع والقوى العاملة المتاحة في الاقتصاد الذي ربما يتسرب عدد منها بسبب البطالة مما يؤدي الى رفع نسبة الاعالة في الاقتصاد ، وان هذه الحالة تزداد كلما ازداد معدل نمو القوى العاملة مقارنة بمعدل نمو السكان ، وان ارتفاع هذه النسبة يولد ضغطا على الاقتصاد ويجعله امام تحدي يتمثل في ضرورة توليد فرص عمل لهذه الزيادة أو العرض الاضافي من قوة العمل .

الجدول (7)

توزيع السكان على محافظات الاقليم حسب الحضر واالريف والفئات العمرية ومعدل البطالة لسنة 2012

المؤشرات / المحافظة	اقل من 15 سنة	15– 65 سنة	اكثر من 65 سنة	الحضر	الريف	معدل البطالة (٪)
اربيل	37.6	58.6	3.57	73.4	26.6	7.5
السليمانية	33.4	61.7	4.9	78.8	21.2	8.1
دهوك	40.9	56.3	2.87	72.4	27.6	8.3
اقليم كوردستان	36.9	59.2	3.89	74.5	25.5	7.9

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين اسنادا الى :–

– حكومة اقليم كوردستان ، وزارة التخطيط ،خطة التنمية لاقليم كوردستان للسنوات 2015– 2019، اربيل ، 2014.ص49 .

وتعد النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية من اكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة التوسع الحضري ، ويلاحظ من بيانات الجدول (7) ان نسبة سكان الحضر في عموم محافظات الاقليم مرتفعة حيث بلغت 74.5 ٪ ، الا ان سكان الحضر في محافظة السليمانية شكل اعلى نسبة وهي 78.8 % في حين كانت نسبة سكان الريف 21.2% .

اما بالنسبة لمعدلات البطالة فقد بلغت 7.9 ٪ في اقليم كوردستان حيث جاءت محافظة دهوك بالمرتبة الاولى 8.3 % ومحافظة السليمانية بالمرتبة الثانية 8.1 % ، ثم محافظة اربيل بالمرحلة الثالثة وبنسبة 7.5 ٪ ، ويمثل هذا المعدل نسبة الاشخاص العاطلين عن العمل الى مجموع القوى العاملة ، وان ارتفاع هذا المعدل سيضل مصدرا للقلق ذلك لان معدلات البطالة الفعلية اعلى بكثير من الارقام الرسمية ،فضلا عن ان معدلات نمو السكان متزايدة وحيث ان معظم السكان هم من فئة سن العمل وان القوى العاملة تتنامى بسرعة الامر الذي يتطلب وضع ستراتيجيات للحد من المعدلات المرتفعة للبطالة .

ب–التعليم

للتعليم دور اساسي في بناء المجتمع ، حيث يعزز رفد اسواق المجتمع بالقوى العاملة المؤهلة ، اذاصبحت المعرفة والمهارات هي القوى المحركة في المجتمع والاقتصاد في عالم سريع التغير حيث يعتمد نجاح اي بلد اليوم على كمية ونوعية رأسمالها من العناصر البشرية عالية التخصص ومتميزة الكفاءة . لذا سوف نتعرف على اتجاه التعليم في اقليم كوردستان من خلال المؤشرات ذات الصلة بالتنمية المستدامة .ومنها معدل الالتحاق بالتعليم ، و يقصد بنسبة اجمالي الالتحاق هو عدد الطلبة في المراحل التعليمية في سنة معينة بغض النظر عن اعمارهم الى عدد افراد الفئة العمرية في المجتمع التي ينظر اليها على انها الفئة العمرية المناسبة لتلك المرحلة , يتم حساب التعليم في هذا المؤشرمن خلال نسبة اجمالي الالتحاق في التعليم ، ويتم احتساب نسبة الالتحاق في التعليم وفق المعادلة التالية (محمود ، 2015 ،7)

.

نسبة القيد الاجمالي الملتحقين في التعليم = عدد الطلاب المقيدين في كافة مراح التعليم ×100 /عدد السكان في سن كافة المراحل .

الجدول (8)

نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية على مستوى العراق واقليم كوردستان للمدة (2010– 2014)

التعليم / السنوات	اقليم كوردستان		العراق	
	التعليم الابتدائي	التعليم الثانوي	التعليم الابتدائي	التعليم الثانوي
2010	142.0	31.4	106.0	50.9
2011	143.0	35.4	111.1	55.4
2012	144.8	39.7	104.0	57.0
2013	145.6	43.4	84.0	60.3
2014	146.3	56.4	83.0	58.0

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين اسنادا الى :–

– البشدري ، عبدالله حسين بابكر ، 2015، اثر تكوين رأس المال البشري والاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول مختارة خلال المدة 1970–2012 مع اشارة خاصة الى اقليم كوردستان العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة صلاح الدين .ص 148

– محمود ، صباح فيحان وياسين طه ، 2015 ، دور التعليم في التنمية البشرية في العراق للفترة 1980– 2012، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الثاني في جامعة التنمية البشرية ، السليمانية .

ويعد معدل الالتحاق بالتعليم من المؤشرات المهمة لبيان مستوى عدد الطلبة الملتحقين في المدارس والجامعات ، كما يعد معدل الالتحاق في التعليم الابتدائي من أهم المؤشرات لبيان مستوى التعليم ، اما الالتحاق بالمدارس الثانوية فهو يمثل نسبة الطلبة الذين استطاعوا تكميل المرحلة الابتدائية والالتحاق بالمدارس الثانوية . ويبين الجدول (8) نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية بالنسبة للعراق ولاقليم كوردستان .

يلاحظ من الارقام الواردة في الجدول (8) ان نسبة الملتحقين في المرحلة الابتدائية في اقليم كوردستان في تزايد مستمر منذ عام 2010 إلى ان وصلت هذه النسبة 146,3 في عام 2014 ، وهي افضل نسب الالتحاق في التعليم الابتدائي في اقليم كوردستان. اما بالنسبة للعراق فقد كانت افضل نسب الالتحاق في التعليم الابتدائي عام 2011، حيث بلغت 111,1 إلا انها بدأت بالانخفاض الى ان وصلت إلى 83 عام 2014 .

وفيما يخص نسب الالتحاق في التعليم الثانوي فهي منخفضة بالنسبة للاقليم حيث بلغت 31,4 عام 2010 وهذا مؤشر لوجود تسرب كبير في اعداد الملتحقين مما يدل ان التعليم يواجه مشاكل في هذه السنة ، الا ان هذه النسبة بدأت بالزيادة الى ان وصلت الى 56,4 حيث تعد هذه النسبة جيدة ومؤشر ايجابي لتطوير التعليم في الاقليم .اما بالنسبة لنسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية على مستوى العراق فقد كانت افضل نسبة عام 2013 حيث بلغت 60,3 إلا انها انخفضت الى 58 عام 2014 ، وهي نسبة جيدة ايضا ، وربما يعود السبب في انخفاض الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية على مستوى العراق عام 2014 وزيادتها على مستوى اقليم كوردستان إلى الظروف الامنية الصعبة التي مرت بها عدد من المحافظات ونزوح اعداد كبيرة من سكانها الى اقليم كوردستان . ومن المعروف ان نسب الالتحاق بالمدارس احد المؤشرات المهمة الذي يركز عليها دليل التنمية البشرية .

وفي هذا الجانب نود الاشارة الى ان معظم الدول تسعى الى تحسين وتطوير العنصر البشري من خلال تحسين مؤشرات التنمية البشرية وزيادة الاختيارات امام الناس وزيادة فرصتهم في التعليم والعناية الطبية وزيادة الدخل وزيادة فرص العمل وكلما زاد الاهتمام بتلك المتطلبات كلما انعكس ذلك على زيادة مستوى الانتاج ,وكان لاقليم كوردستان دوراً واضحاً في التنمية البشرية ، وفي عام 2014 صدر التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق والذي تضمن احتساب دليل التنمية البشرية التقليدي بابعاده الثلاثة لمحافظات العراق جميعا وبضمنها محافظات الإقليم، حيث اظهر التقرير تفوقا في قيم الدليل لمحافظات الاقليم مقارنة بمحافظات العراق الاخرى باستثناء بغداد، والجدول (9) يبين قيم الدليل وأبعاده في اقليم كوردستان وبعض المحافظات العراقية الأخرى.

الجدول (9)

دليل التنمية البشرية التقليدي وابعاده في كوردستان وبعض محافظات العراق الأخرى لسنة 2014

المؤشر / المنطقة	قيمة الدليل	مؤشر الصحة		مؤشر التعليم					مؤشر الدخل		مؤشر الدخل
		العمر المتوقع عند الولادة	دليل العمر المتوقع	عدد سنوات الدراسة	متوسط عدد سنوات الدراسة	مؤشر سنوات الدراسة	المعدل المتوقع لعدد سنوات الد	دليل التعليم	الدخل القومي للفرد	دليل الدخل	دليل التنمية البشرية غير المرتبط بالدخل
إقليم كوردستان	0.737	71	0.798	7.8	13	0.598	0.740	0.680	22738	0.777	0.737
السليمانية	0.764	72	0.813	7.8	14	0.592	0.788	0.699	23825	0.784	0.754
اربيل	0.751	71	0.800	8.0	13	0.614	0.713	0.677	23521	0.782	0.736
دهوك	0.726	69	0.773	7.7	13	0.674	0.609	0.655	19780	0.757	0.711
بغداد	0.716	71	0.811	8.8	11	0.586	0.700	0.652	12738	0.694	0.727
ميسان	0.639	71	0.804	7.4	9	0.521	0.524	0.530	7216	0.613	0.653

المصدر : الجدول من اعداد الباحثين اسنادا الى :-

- التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق، 2014 ص 24.

ويلاحظ من الجدول (9) بان دليل التنمية البشرية في محافظات إقليم كوردستان تميزت قيمها بالأعلى مقارنة مع بقية محافظات العراق وكان الفرق في قيمة الدليل بين محافظة السليمانية ومحافظة ميسان التي شكلت اوطأ قيمة للدليل هي (0.125) ، وهذا ناتج عن التفاوت في قيم ابعاد الدليل جميعا بين المحافظتين. كما ويشير الجدول إلى التباين في قيم الدليل وابعاده بين محافظات الاقليم وبالاخص بين محافظتي السليمانية ودهوك وتحديدا في بعد دليل الدخل الذي يعد السبب الرئيسي في ظهور هذه النتائج مما يتطلب الامر الوقوف على المسببات ومعالجتها بين المحافظات على مستويات الإقليم ، والإقليم ومحافظات العراق بشكل عام .

3-المؤشرات البيئية

أ-استخدامات المياه

من المعروف ان المياه من العناصر الذي تحظى باهمية كبيرة في عملية التنمية ، كما انها من العناصر المعرضة للاستنزاف والتلوث من التحديات والمصاعب التي تواجه معظم الدول ، وان اقليم كوردستان يعد من المناطق الغنية بالموارد المائية والمياه الجوفية القريبة من سطح

الارض ، حيث تتألف مصادر المياه في الاقليم من الامطار والثلوج والمياه السطحية والجوفية . فموارد المياه السطحية تتكون من جميع روافد نهر دجلة والمتمثلة بالخابور والزابين الاعلى والاسفل والعظيم وروافد سيروان (ديالى) داخل كوردستان ، وترتبط الموارد المائية في الاقليم بدرجة كبيرة بكمية الامطار والثلوج التي تتساقط في احواض الانهار وعلى مرتفعات الاقليم والمناطق المجاورة ، وكذلك بسياسة تشغيل السدود والخزانات المقامة في كل من تركيا وسوريا الامر الذي يجعل الموارد المائية المتاحة في الاقليم متذبذبة من سنة الى اخرى .

كما تعد المياه الجوفية احد المصادر المهمة التي يزخر بها الاقليم ، حيث تشير الارقام الواردة في الجدول (10) الى ان عدد الابار في الاقليم (19448) بئرا ، وان محافظة السليمانية احتلت المرتبة الاولى حيث يوجد فيها 69.6 % من الابار الموجودة في الاقليم ، وان 79.7 % من عدد الابار الموجودة في يستخدم لاغراض مياه الشرب ، و 18.3 % للزراعة ، وباقي الابار مستغل لاغراض الصناعة والبحوث والارشاد .

الجدول (10)

اعداد الآبار موزعة حسب المحافظات ونوع الاستخدام لسنة 2012

الآبار / المحافظة	الابار المسعملة لمياه الشرب	الابار المستعملة للزراعة	الابار المستعملة للصناعة	الابار المستعملة للبحوث والارشاد	الأجمالي	النسبة (٪)
اربيل	2370	1800	85	55	4310	22.2
السليمانية	12022	1524	0	0	13546	69.6
دهوك	1122	235	235	0	1592	8.2
الأجمالي	15514	3559	320	55	19448	100
النسبة (٪)	79.7	18	1.7	0.3	100	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين اسنادا الى :-

- حكومة اقليم كوردستان ، وزارة التخطيط ،خطة التنمية لاقليم كوردستان للسنوات 2015- 2019، اربيل ، 2014.ص49

ب متوسط نصيب الفرد من الاراضي الصالحة للزراعة

يمتلك الاقليم مساحات واسعة من الاراضي الصالحة للزراعة ، اذ بلغت مساحتها (6143176) دونم موزعة بواقع (2505120) ، (1167997) ، (1206168) دونم لكل من محافظة اربيل والسليمانية ودهوك على التوالي ، وتمثل الاراضي الزراعية الديمية الجزء الاكبر من مساحة الاراضي الصالحة للزراعة ، اذ بلغت هذه النسبة 89.1 % خلال سنة 2012 ، وتشير الارقام الواردة في الجدول (11) الى ان متوسط نصيب الفرد من الاراضي الزراعية في اقليم كوردستان بلغ (3840.6) مترا مربعا سنة 2007 ،

وانخفض الى (2863.3) مترا مربعا سنة 2012 ، وكذلك الحال على مستوى المحافظات فقد انخفض متوسط نصيب الفرد من الاراضي الصالحة للزراعة في سنة 2012 مقارنة بما هو عليه في سنة 2007، اي بشكل عام يتجه متوسط نصيب الفرد من الاراضي الصالحة للزراعة بشكل عام وكذلك الحال بالنسبة للاراضي الديمية والمروية الى الانخفاض ، وربما يعود السبب في ذلك الى عدم زيادة المساحات الصالحة للزراعة بمرور الزمن يقابل ذلك ارتفاع معدل النمو السكاني في الاقليم فضلا عن الزحف العمراني وبناء مجمعات سكنية كبيرة على حساب الاراضي الزراعية .

الجدول (11)

متوسط نصيب الفرد من الاراضي الصالحة للزراعة في اقليم كوردستان للسنوات 2007 و2012

البيان / المحافظة	2007			2012		
	نصيب الفرد من الاراضي الصالحة للزراعة	نصيب الفرد من الاراضي الديمية $م^2$	نصيب الفرد من الاراضي المروية $م^2$	نصيب الفرد من الاراضي الصالحة للزراعة $م^2$	نصيب الفرد من الاراضي الديمية $م^2$	نصيب الفرد من الاراضي المروية $م^2$
اربيل	4350.5	4033.5	317.0	3243.4	3007.1	236.3
السليمانية	1738.6	1385.5	353.1	1296.2	1033.0	263.2
دهوك	3427.6	2795.1	632.5	2555.4	2083.8	471.6
اقليم كوردستان	3840.6	3422.0	418.6	2863.3	2551.2	312.1

المصدر : الجدول من اعداد الباحثين استنادا الى:

- **حكومة اقليم كوردستان ، وزارة التخطيط ،خطة التنمية الاستراتيجية لاقليم كوردستان للسنوات 2012– 2016 ، اربيل ، 2011.**
- **حكومة اقليم كوردستان ، وزارة التخطيط ،خطة التنمية لاقليم كوردستان للسنوات 2015– 2019، اربيل ، 2014.**

4– المؤشرات المؤسسية

أ–وسائل الاتصال الالكترونية

تمثل هذه المؤشرات مدى مشاركة البلد في عصر المعلومات لان الاتصال عبر الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنيت)تعد مظهر من مظاهر التقدم التقني للعصر،كما تعد احد المؤشرات الرئيسة للتنمية المستدامة ، ويلاحظ من الجدول (12) ان عدد مستخدمي الانترنيت في اقليم كوردستان لكل 100 نسمة قد بلغ 3.39 سنة 2009 ، وارتفع ليصل الى 6.2 سنة 2013 ، ورغم هذا الارتفاع الواضح في عدد مستخدمي الانترنيت ، الا ان هذه النسبة تعد قليلة جدا بالمقارنة مع المستوى العالمي ، كما نلاحظ التباين الواضح بين

DOI: 10.21928/juhd.20170820.01, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

مستخدمي الانترنيت في محافظات الاقليم ، حيث احتلت محافظة اربيل المرتبة الاولى وحصلت على اعلى نسبة وهي 7.9 سنة 2013 . كما بلغت خطوط الهاتف الرئسي لكل 100 نسمة 4.7 سنة 2009 ثم انخفضت الى 4.03 سنة 2013 ، وربما يعود السبب في انخفاض هذه النسبة الى الزيادة الكبيرة في اعداد الهواتف النقالة الامر الذي جعل البعض يفضلها على الهواتف الرئيسية ، بل دفعت اعداد كبيرة من السكان الى الاستغناء عن الهواتف الرئيسية .

اما بالنسبة للهواتف النقالة فقد بلغت النسبة لكل 100 نسمة 42.9 سنة 2009 كمتوسط على مستوى الاقليم ، ثم ارتفعت لتصل الى 56.6 سنة 2013 وهي نسبة مقبولة تكاد تكون مقاربة للمستوى العالمي ، كما نلاحظ الزيادة الواضحة في اعدا المكاتب البريدية سواء كان ذلك على صعيد المحافظات أو على مستوى الاقليم ، وان الاتجاه العام لهذه المؤشرات يؤكد المشاركة الفاعلة لاقليم كوردستان في عصر المعلومات .

الجدول (12)

وسائل الاتصال الالكترونية والرئيسية في اقليم كوردستان للسنتين 2009 و2013

البيان / المحافظة	2009				2013			
	مستخدمو الانترنيت لكل 100 نسمة	خطوط الهاتف النقال لكل 100نسمة	خطوط الهاتف الرئيسي لكل 100نسمة	عدد الصناديق البرية	مستخدمو الانترنيت لكل 100 نسمة	خطوط الهاتف النقال لكل 100 نسمة	خطوط الهاتف الرئيسي لكل 100نسمة	عدد الصناديق البرية
اربيل	4.07	43.4	6.5	232	7.9	57.8	5.7	3780
السليمانية	3.5	42.7	3.5	175	6.2	57.0	4.7	560
دهوك	2.6	42.5	2.8	123	4.5	55.0	1.7	745
اقليم كوردستان	3.39	42.9	4.7	530	6.2	56.6	4.03	4085

المصدر : الجدول من اعداد الباحثين استنادا الى:

- **حكومة اقليم كوردستان ، وزارة التخطيط ،خطة التنمية الاستراتيجية لاقليم كوردستان للسنوات 2012– 2016 ، اربيل ، 2011.**
- **حكومة اقليم كوردستان ، وزارة التخطيط ،خطة التنمية لاقليم كوردستان للسنوات 2015– 2019، اربيل ، 2014.**

ب–البحث والتطوير

يعد البحث والتطوير من العوامل المحددة للتنمية المستدامة ، حيث ان الخبرات والمعارف تساعد على تحسين القدرات ورفع مستوى المعيشة ، ولاهمية هذا الموضوع ولعدم توفر بيانات تتعلق بالانفاق على البحث والتطوير تم اعتماد الانفاق على التعليم لمعالجة الموضوع ، كون الإنفاق على التعليم يعد استثمارا في العنصر البشري مما يساهم في تحقيق النمو والتطور في المجتمع بشكل عام ،اذ يساهم الفرد المتعلم في زيادة الانتاج وتحقيق اعلى انتاجية ممكنة من خلال بناء قاعدة انتاجية بالتعليم (بوبطانة ، 1995 ، 150) ،

الجدول (13)

تطور الانفاق الحكومي على التعليم ونسبته الى الانفاق الحكومي في اقليم كوردستان للمدة (2007 – 2014)

(مليارردولار)

البيان / السنوات	الانفاق على التعليم	معدل النمو السنوي (٪)	الانفاق الحكومي	معدل النمو السنوي (٪)	نسبة الانفاق على التعليم من الانفاق الحكومي (٪)
2007	1.01	-	6.38	-	15.9
2008	1.28	26.7	7.75	21.5	16.6
2009	1.37	7.0	6.73	13.2-	17.4
2010	1.42	3.6	8.53	26.7	16.7
2011	1.78	25.3	11.43	34.0	15.7
2012	2.23	25.2	12.39	8.4	18.06
2013	2.34	4.9	13.77	11.1	16.8
2014	2.53	8.1	13.98	1.5	18.09
معدل النمو السنوي المركب	٪14.0	-	٪11.8	-	-

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين اسنادا الى :–

– البشدري ، عبدالله حسين بابكر ، 2015، اثر تكوين رأس المال البشري والاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول مختارة خلال المدة 1970–2012 مع اشارة خاصة الى اقليم كوردستان العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة صلاح الدين .

وغالبا ما تقاس اهمية التعليم بقدر ما يرصد له كنسبة من ميزانية الدولة أو من الدخل القومي ، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على اهتمام الحكومة بالتعليم ، وفي المقابل ليس من الضروري ان تكون زيادة هذه النسبة مؤشرا لجودة التعليم في هذا البلد أو ذاك فقد لا تستغل هذه الاموال بالطرق الملائمة . ويوضح الجدول (13) الاتفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الانفاق الحكومي في اقليم كوردستان للمدة 2007 – 2014 .

يتضح لنا من خلال الجدول (13) ان اجمالي الانفاق الحكومي على التعليم قد شهد تطورا ملحوظا خلال المدة 2007– 2014 ، فبعد ان كان 1,01 مليارد ولا عام 2007 ازداد ليصل الى 2,53 عام 2014 محققا معل نموسنوي مركب مقداره 14٪ للمدة اعلاه ، وربما تعود زيادة الانفاق على التعليم اساسا الى استمرار التوسع وزيادة اعداد الطلبة المقبولين فيه على شتى المستويات والمراحل والزيادة في عدد الابنية المدرسية لاستيعابهم . كما نلاحظ التذبذب الواضح في معدل النمو السنوي للانفاق على التعليم حيث بلغ متوسط معل النمو السنوي 14.0٪ ، وكذلك التذبذب في قيمة الانفاق الحكومي الامر الذي انعكست على نسبة الانفاق على التعليم من الانفاق الحكومي ، وربما يعود السبب في ذلك الى عدم انتظام الايرادات السنوية للاقليم وعدم حصوله على حصته من الميزانية الاتحادية بشكل منتظم خلال السنوات المذكورة .

الأستنتاجات والتوصيات :

أولاً : الأستنتاجات

1- عدم وجود توازن في توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية في الاقليم ، حيث كان للقطاع الصناعي النصيب الاكبر والبالغ (37.18 ٪) ن ثم قطاع الاسكان بنسبة (31.92 ٪) ، ثم القطاع السياحي بنسبة (14.59 ٪) ، اي ان القطاعات الثلاثة المذكورة استحوذت على (83.69 ٪) من اجمالي رأس المال المستثمر في الاقليم ، بينما حصة القطاع الزراعي كانت (1.54 ٪) والباقي توزع على بقية القطاعات الاقتصادية وبنسبة (14.77%) .

2- عدم فاعلية قانون الاستثمار رقم (4) لسنة 2006 في جذب الاستثمار الاجنبي في الاقليم ، حيث لم تتجاوز نسبة رأس المال الاجنبي (13.0%) من اجمالي رأس المال المستثمر بالرغم من التسهيلات والامتيازات الممنوحة للمستثمر الاجنبي في القانون المذكر في اعلاه .

3- بالرغم من ارتفاع نسبة النفقات الاستثمارية الى اجمالي الانفاق العام في اقليم كوردستان من (20.61%) سنة 2005 الى (31.16%%) سنة2013 ، الا ان هذه النسبة قليلة جدا وتشير الى وجود اختلال في هيكل الانفاق العام لصالح النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية .

4- حقق الناتج المحلي الاجمالي في اقليم كوردستان تطورا ملحوظا خلال المدة (2004 –2013) وبمعدل نمو سنوي مركب (37.8 ٪) مما انعكس على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ،حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب (34.4٪)المدة اعلاه .

5- يشكل السكان النشطين اقتصاديا والذي يتكون من الفئة العمرية (15– 65)سنة حوالي (59.2 ٪) من اجمالي عدد سكان الاقليم لسنة 2012 واذا ما علمنا ان معدل البطالة كان (7.9 ٪) في تلك السنة ، فان حوالي (51.3 ٪) من السكان هم يشكلون القوى العاملة في اقليم كوردستان (اي العاملين فعلا).

6– يشكل سكان الحضر حوالي (74.5 ٪) من مجموع سكان الاقليم ، بينما تبلغ نسبة سكان الريف (25.5 ٪) ، وهي تعتبر نسبة قليلة خاصة اذا ما علمنا بان هذه النسبة لم تكن بسبب استخدام التكنولوجيا المتطورة في القطاع الزراعي الموفرة لعنص العمل وانما بسبب عوامل الطرد في الريف الكوردستاني بالاضافة الى عوامل الجذب في المناطق الحضرية ، مما يشير بوضوح الى تخلف القطاع الزراعي في الاقليم بدليل ان نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي لم تتجاوز (7.39 ٪) سنة 2011 .

7– بلغ متوسط نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية (144.3٪) في الاقليم خلال المدة 2010 – 2014 ، وهي تعد نسبة جيدة، بينما بلغ متوسط نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية لنفس المدة (41.3٪)وهي نسبة منخفضة تدل على وجود نسبة كبيرة من التسرب في اعداد الملتحقين بالمدارس الثانوية .

8- اظهرت قيم دليل التنمية البشرية تفوقا واضحا للاقليم مقارنة بمحافظات العراق الاخرى ، حيث بلغت قيمة الدليل (0.750) لسنة 2014، الا ان الملاحظ ان هناك تفاوتا واضحا بين محافظات الاقليم بخصوص التنمية البشرية ، وخصوصا بين محافظتي السليمانية ودهوك حيث كانت في دهوك (o.726) مقارنة بمحافظة السليمانية البالغة (0.764) .

9- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الاراضي الصالحة للزراعة في اقليم كوردستان بين سنتي 2007 و2012 ، حيث انخفض من (33840.6) متر مربع سنة 2007 الى (2863.3) متر مربع سنة2012، وذلك ببسبب النمو السكاني الى جانب توسع المدن اي الزحف العمراني على حساب الاراضي الزراعية .

10- توسع استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال الاتصالات مثل الهاتف النقال وشبكة الانترنيت في اقليم كوردستان ، حيث ارتفع استخدام الهاتف النقال من (42.9) لكل 100شخص عام 2009 الى (56.6) لكل 100شخص عام 2013 .

11- تطور الانفاق الحكومي على التعليم ، حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب للانفاق على التعليم في اقليم كوردستان (14٪)خلال المدة 2007 -2014 ، الا ان جزء كبير من هذه النسبة تكون للاجور وللرواتب وليس للاستثمار في مجال البحث والتطوير.

ثانيا : التوصيات

1-العمل على زيادة تخصيصات الوزارات ذات العلاقة بمؤشرات التنمية المستدامة كالتربية والتعليم والصحة والنقل والبيئة ، والزام هذه الوزارات على وضع خطط لرفع مؤشرات التنمية المستدامة كلا حسب تخصصها ، على ان تتم متابعة تنفيذ هذه الخطط لمعرفة مدى نجاحها في تحسين هذه المؤشرات .

2- الاهتمام ببرامج الترويج لجذب الاستثمارات الاجنبية من خلال قيام هيئة الاستثمار في الاقليم باعداد خارطة استثمارية لكل محافظة توضح من فيها اهم الفرص المتاحة للاستثمار وتوزيعاتها القطاعية والجغرافية بهدف تزويد المستثمرين بمعلومات دقيقة عن الظروف الاستثمارية في الاقليم .

3- توسيع المدن الصناعية والتكنولوجية والمناطق الحرة وتوفير الأراضي اللازمة لإنشاء المشروعات وضمان توصيل الخدمات المتنوعة لها وربطها بوسائل الاتصال والنقل المتنوعة. فضلا عن بناء قواعد بيانات ومعلومات دقيقة وحديثة وشاملة عن البيئة الاستثمارية بصفة

عامة والاستثمارات الأجنبية بصفة خاصة، ورصد مستوى التدفقات والأرصدة وتطورها وتوزيعها وفق الدول الوارد منها والشركات المستثمرة والقطاعات الناشطة فيها وذلك طبقاً لمنهجية متكاملة تراعي المعايير العالمية.

4- يجب الاهتمام بقطاع التعليم وتهيئة كافة المستلزمات اللازمة للنهوض به ، واعطاءه الاولوية ضمن اهتمامات الحكومة لتطويره من اجل اعداد الموارد البشرية المؤهلة لقيادة المؤسسات المختلفة والمساهمة في تعزيز الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ., زيادة الانفاق على عليه لتوفير البنى التحتية اللازمة ولغرض تمكن الطلبة للاستفادة من فرص التنمية التي تتحقق في الاقليم ، ولما لذلك من دور كبير في تكوين رأس المال البشري الذي يؤدي بدوره الى تحقيق التنمية المستدامة .

5- الدعوة الى صياغة رؤية جديدة لانظمة التعليم والتدريب في الاقليم ، بحيث يتم رفع مستويات المعرفة وتحويلها الى مهارات وهي من مكونات رأس المال البشري بالشكل الذي يمكن القوى العاملة من تلبية احتياجات سوق العمل ، وذلك عن طريق التخطيط لتطوير التعليم والارتقاء به وتهيئة قاعدة بيانات ومعلومات تتسم بالدقة والتحديث المستمر ، فضلا عن مراجعة نظام الادارة

المصادر:

1- الامم المتحدة ،2016 ،ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، تقريراهداف التنمية المستدامة 2016 ، نيويورك .

2- الامم المتحدة ،2001 ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ،تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا: تحليل النتائج ، نيويورك .

3- بانوري واخرون ، 1995 ، التنمية البشرية المستدامة من المفهوم النظري والتطبيق دليل للعاملين في التنمية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكو)

4-البديع، محمد عبد ، 01 20، اقتصاد الحماية والبيئة ، دار الامين للطباعة ، مصر .

5- البشدري ، عبدالله حسين بابكر ، 2015، اثر تكوين رأس المال البشري والاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول مختارة خلال المدة 1970-2012 مع اشارة خاصة الى اقليم كوردستان العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة صلاح الدين .

6- بن حسين، د.ناجي ،2009 ، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ،مجلة العلوم الانسانية ،المجلد ب ، العدد .31

7- بوخاري ،عبد الحميد ، 2012 ،واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية ،مجلة الباحث ، العدد 10.

8- التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق، 2014 .

9- تويج ،د.رعد حمود عبد الحسين و الزاملي، حسين نعمة خشان ، 2012 ، تحسين البيئة الاستثمارية في العراق (عينة البحث محافظة النجف)،مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد 1، العدد.13

10- حكومة اقليم كوردستان ، 2011 ، وزارة التخطيط ،خطة التنمية الاستراتيجية لاقليم كوردستان للسنوات 2012- 2016 ، اربيل.

11- حمزة ، د.حسين كريم ، 2012 ، مناخ الاستثمار في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 8، العدد 23.

12- زين ، منصوري ،2005 ،واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2.

13- الشريف ، د.ريحان و لمياء ، 2013 ، هوام ،دورمناخ الاستثمارفي دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد.36

14- شيلي ،الهام ،دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية – دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات سطيف1،الجزائر ،2013-2014 .

15- عاطف، د.عبدالكريم ،مناخ الاستثمارواهميته في جذب الاستثمارات ،ندوة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الراهنةالتي تواجه اليمن للفترة 15-16 يناير2013 ،مركز الدراسات والبحوث اليمني.

16- عبد القادر ، محمد عبدالقادر ، 2005 ،قضايا اقتصادية معاصرة ، جامعة الاسكندرية ، مصر .

17- عبدالله ، عبد الخالق ، 1998 ، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة كتب المستقبل العربي 013) ، بيروت .

18- غيلان،د.مهدي سهر وآخرون ،2009 ،دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة ،مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية ، جامعة بابل، المجلد 322 ،العدد .1

19- القريشي ، محمد صالح تركية ، 2010 ، علم اقتصاد التنمية ، دار اثير للنشر والتوزيع ، عمان .

20- الهيتي، د.نوزاد عبدالرحمن والمهندي ،2008 ، د.حسن ابراهيم ،التنمية المستدامة في دولة قطر "الانجازات والتحديات " ،الطبعة الاولى ، اللجنة الدائمة للسكان ،الدوحة.

21- **محمود ، صباح فيحان وياسين طه** ، 2015 ، **دور التعليم في التنمية البشرية في العراق للفترة** 1980- 2012، **بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الثاني في جامعة التنمية البشرية ، السليمانية** .

22- **مسلم، بجلوية** ، 2005 ،**الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر**.

23- **وليم ، ركز هاويت** ، 1990 ، **نحو عالم مستديم ، مجلة العلوم العدد** (1) ، **الكويت** .